



المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامة

الخطة الاستراتيجية

٢٠٢٣-٢٠٢٥

إعداد: وحدة تطوير الأداء المؤسسي

مكونات الخطة الاستراتيجية

الجزء الأول
دائرة الموازنة العامة

الجزء الثاني
الاستراتيجيات السابقة والوثائق الوطنية ذات
العلاقة

الجزء الثالث
منهجية العمل

الجزء الرابع
استراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٥



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم - حفظة الله ورعاه



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الجزء الأول عن الدائرة
٧	كلمة المدير العام
٨	نشأة الدائرة وتطورها
١١	مهام وواجبات الدائرة
١٢	آليات الرقابة والمساءلة
١٦	الهيكل التنظيمي للدائرة
١٧	الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة
	الجزء الثاني الاستراتيجيات السابقة والوثائق الوطنية ذات العلاقة
١٩	الاستراتيجيات السابقة
٢١	التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجيات السابقة
٢٢	الدروس المستفادة
٢٣	أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥
٢٥	أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها خطة التحديث ٢٠٢١-٢٠٢٤
٢٦	أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنها البرنامج التنفيذي التأشير ٢٠٢١-٢٠٢٤
	الجزء الثالث منهجية العمل
٢٨	مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية
٢٩	مصفوفة التحليل الرباعي والتوجهات الاستراتيجية
	الجزء الرابع استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢
٣١	استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢
٣٢	عوامل نجاح الاستراتيجية
٣٣	مصفوفة الربط بين التوجهات الاستراتيجية والأهداف المؤسسية
٣٤	مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة ومؤشرات الأداء
	الملاحق
٣٨	ملحق ١: تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة
٤٠	ملحق ٢: مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين
٤٢	ملحق ٣: مصفوفة الشركاء



الجزء الأول

دائرة الموازنة العامة

" بسم الله الرحمن الرحيم "

يسرني أن أقدم الخطة الاستراتيجية لدائرة الموازنة العامة للأعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٥) والدائرة تعمل على إحداث تغييرات جديدة على وثائق اعداد الموازنة العامة، استجابةً للتعدلات الدستورية المادة (١/١١٢) ولمواكبة المفاهيم المعاصرة في اعداد الموازنة وتنفيذها وتماشياً مع المستجدات والمتغيرات التي تفرضها الظروف الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالأولويات الاقتصادية والاستجابة للنوع الاجتماعي والتغييرات المناخية .

ارتكزت هذه الاستراتيجية على الأولويات والخطط والتوجهات الحكومية لتحسين مسار الاقتصاد الوطني وتعزيز معدلات النمو والمؤشرات المالية العامة مثل: رؤية الأردن ٢٠٢٥، خارطة الطريق لتحديث القطاع العام (٢٠٢١-٢٠٢٤)، البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة (٢٠٢٤-٢٠٢١) وعلى القوانين والأنظمة والتشريعات الناضجة لعملها، حيث تم تحديد الأولويات والأهداف الوطنية التي ترتبط بعمل الدائرة.

وتأتي هذه الاستراتيجية في الوقت الذي تضطلع فيه دائرة الموازنة العامة بدور هام يتعلق بتنفيذ مشروع اللامركزية حيث تعمل الدائرة بالتعاون مع الشركاء على وضع آلية لتحديد سقف موازنات المحافظات الرأسمالية سنوياً لذلك كان هنالك حرصاً على استهداف تعميق نهج اللامركزية ضمن استراتيجيتها لدعم جهود الحكومة في تنفيذ مشروع اللامركزية وتقديم قيمة مضافة لمجالس المحافظات بتعزيز قدراتها في مجال تخطيط الموازنات وإدارة المالية العامة.

وبعد مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة وتحديد نسب الإنجاز وبيان الانحرافات في المستهدفات وتحديد فرص التحسين الممكنة للدائرة تنطلق الخطة الجديدة التي تم تطويرها بدايةً بمراجعة الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية التي تحكم عمل الدائرة وإجراء التحليل لكافة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها التأثير على عمل الدائرة ولضمان اتباع المنهج العلمي السليم لإعداد الخطة الاستراتيجية تم الاستفادة من دليل التخطيط الاستراتيجي ودليل النهج التشاركي الصادرين عن وزارة تطوير القطاع العام سابقاً.

وأما احتياجات المتعاملين مع الدائرة من متلقي خدمة وشركاء وموردين وموظفين فكانت أحد مدخلات المراجعة للخطة الاستراتيجية حيث تم تحديدها من خلال استخدام العديد من آليات التواصل المتمثلة بالمسوحات السنوية والاجتماعات الدورية والتواصل الهاتفي، كما لم تغفل الدائرة عن رعاية الابداع والابتكار وتحفيز الموظفين ليكونوا رواد في هذا المجال مع تشجيعهم على خوض المنافسة في جائزة الموظف المثالي ليكون عوناً للدائرة لتقديم رسالتها وفق أفضل الممارسات المثلى.

وقفنا الله لتنفيذ هذه الاستراتيجية لما فيه صالح أردنا الغالي تحت ظل حضرة مليكنا المفدى عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

- في عام ١٩٦٠ قبل صدور قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته، تم تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها وخاصة ما يتعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المتعلقة بها، ودرست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة وطرق تصنيفها، وحددت أبرز عناصر الضعف فيها، حيث كانت مسؤولية إعداد الموازنة العامة في الأردن من مهام وزارة المالية من خلال قسم الميزانية العامة الذي كان يرتبط مباشرة بوكيل وزارة المالية.
- في عام ١٩٦٢ تم تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢، والذي أصبح نافذ المفعول اعتباراً من ١٦/١٠/١٩٦٢، حيث تم بموجبه إنشاء دائرة الموازنة العامة يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية.
- اعتباراً من السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ بدأت دائرة الموازنة العامة في إعداد قانون الموازنة العامة، ومنذ ذلك الوقت استمرت بإدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات.
- في العام ٢٠٠٦ تم إصدار نظام التنظيم الإداري لدائرة الموازنة العامة رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦، لتحديد الهيكل التنظيمي للدائرة وتحديد العلاقة وأساليب الاتصال بين الإدارة العليا والمدراء في الدائرة.
- في عام ٢٠٠٨ تم انجاز البنية التحتية للتوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث، حيث تم اعتماد الإطار المالي متوسط المدى وإطار النفقات متوسط المدى وخارطة الحسابات، وتم إقرار قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨.
- في عام ٢٠١٤ صدرت تعليمات تنظيم وإدارة دائرة الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٤، وعليه تم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة ليتوافق مع مهام المديرية والوحدات التنظيمية المبينة في التعليمات المشار إليها أعلاه.

- في شهر أيار لعام ٢٠١٥ تم إصدار تعميم دولة رئيس الوزراء متضمناً سقف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة حكومية لغايات إعداد مشاريع موازنتها لعام ٢٠١٦، بهدف تقليص الفجوة قدر الممكن بين السقف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبين طلباتها.
- في العام ٢٠١٥ عملت الدائرة على ترسيخ ومأسسة مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال بلاغ الموازنة رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥ لاعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦، كما قامت الدائرة بإصدار "دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن إطار الإنفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن".
- في عام ٢٠١٥ حصل الأردن على (٥٥) نقطة في مسح الموازنة المفتوحة الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة المفتوحة في واشنطن وهو أعلى من المتوسط العالمي بمقدار (١٠) نقاط وبذلك حقق المرتبة (٣٣) عالمياً والمرتبة الأولى عربياً وعلى نطاق الشرق الأوسط وشمال افريقيا نتيجة للجهود المبذولة في الدائرة لتعميق تطبيق المفاهيم الحديثة في مجال إدارة الموازنة اعداداً وتنفيذاً.
- في العام ٢٠١٧ حصلت الأردن (٦٣) نقطة في معيار شفافية الموازنة ضمن مسح الموازنة المفتوحة متصدراً دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وحائز على المرتبة (٢٤) من بين (١١٥) دولة.
- في العام ٢٠١٧ تم البدء بتطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ وذلك لغاية توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على محافظات المملكة.
- في العام ٢٠١٩ قامت الدائرة ولأول مرة بنشر ملخص لسلسلة من البيانات التاريخية لتطور الوظائف الحكومية خلال الفترة (٢٠١٨-١٩٨٠)، تعزيزاً للشفافية في نشر البيانات الحكومية.

- في العام ٢٠٢٠ حصل الأردن على (٦١) نقطة في معيار شفافية الموازنة ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩ وبقي متصديراً المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد حصل على المرتبة (٣١) من بين الدول المشاركة وعددها (١١٧) دولة.
- في عام ٢٠٢١ صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على " قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١"، وذلك لغايات تنظيم عملية إدارة المال العام في المملكة وتحديد مسؤوليات الجهات الرسمية وأدوارها في إدارة المال العام، ولوضع الأسس الكفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وتنفيذهما والرقابة عليهما بشكل يراعي الاطار الكلي للاقتصاد الوطني ولتعزيز الاستقرار المالي وتقديم الخدمات الحكومية في المحافظات بكفاءة عالية، وأيضاً لمراعاة الممارسات الدولية المثلى في شمولية التغطية القانونية لكافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية والرقابة عليها، وتوسيع نطاق نشر البيانات والتقارير المالية لتشمل المؤسسات العامة، ويجري العمل حالياً على تعديل القانون انسجاماً مع تعديل المادة ١١٢ من الدستور الأردني.
- في العام ٢٠٢٢ تم تعديل وثائق إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣ وذلك استجابة للتعديلات الدستورية -المادة (١/١١٢) وكذلك لتواكب المفاهيم المعاصرة في اعداد الموازنة وتنفيذها ولتتماشى مع المستجدات والمتغيرات التي تفرضها الظروف الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالأولويات الاقتصادية والاستجابة للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية الأمر الذي سينعكس ايجابياً على معيشة المواطن.
- في العام ٢٠٢٢ حصل الأردن على (٦١) نقطة من مئة في معيار شفافية الموازنة ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٢١ وبقي متصديراً المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد حصل على المرتبة (٣٢) من بين الدول المشاركة وعددها (١٢٠) دولة متخطياً المعدل العالمي الذي بلغ ٤٥ نقطة من مئة.

* استناداً لقانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١

المادة ٧ - أ - تتولى الدائرة المهام التالية:-

١. إعداد بيان مفصل بالعمليات والإجراءات اللازمة لإعداد وإقرار قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والجهة المسؤولة عن تنفيذها والوقت المحدد لذلك وكما هو محدد في الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة .
 ٢. رصد المخصصات المالية لتنفيذ السياسة العامة للدولة وفقاً لأولويات وبما يحقق توزيع لمنافع التنمية ومكاسبها على محافظات المملكة جميعها.
 ٣. إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وتقديمه إلى مجلس الوزراء .
 ٤. إعداد نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة.
 ٥. تحديد سقف موازنات المحافظات وتزويد المحافظات بها لتقوم بإعداد وإقرار مشاريع موازنتها وفقاً لهذه السقف، لإدراجها في موازنة الفصول حسب الاختصاص ضمن قانون الموازنة العامة وفقاً لإجراءات إعداد الموازنة العامة.
 ٦. متابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة للفصول والتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.
 ٧. إبداء الرأي في مشاريع التشريعات التي لها انعكاسات مالية خلال مراحل إقرارها.
 ٨. تقديم المشورة للفصول في الأمور المالية وأي أمور أخرى ذات علاقة بمهام الدائرة.
 ٩. تقديم التوصيات في البيانات المالية الختامية المتعلقة بالوحدات الحكومية كافة لمجلس الوزراء قبل المصادقة عليها.
 ١٠. التنسيق مع الفصول للرد على توصيات مجلسي النواب والأعيان حول مشروع قانون الموازنة العامة.
- ب - للدائرة في سبيل تحقيق مهامها القيام بما يلي:-

١. دراسة طلبات التخصيص المالية التي تتقدم بها الفصول والتوصية برفضها أو زيادتها بهدف التثبيت من انسجامها مع السياسات العامة للدولة والإطار المالي متوسط المدى.
٢. طلب المعلومات والبيانات اللازمة من الفصول كافة فيما يتعلق بالأهداف والبرامج والمشاريع والأنشطة وتمويلها.
٣. حذف الازدواجيات غير الضرورية في البرامج والتمويل بين الفصول.
٤. مراجعة البرامج والمشاريع والأنشطة التي تتطلب مخصصات بهدف التأكد من أولوياتها وجدواها وعلاقتها ببعضها ببعض.
٥. إصدار تقارير دورية عن متابعة وتقييم مؤشرات أداء الفصول ، ورصد مستوى التقدم في إنجاز أهدافها.
٦. الاطلاع على الوثائق والمراسلات والقيود كافة لأي فصل وذلك لغايات إعداد موازنته وتنفيذها.
٧. الاطلاع على موازنات الجامعات الحكومية والبلديات وأي منشآت حكومية أخرى وابداء الراي بشأنها.
٨. التخطيط لحمات تواصل وتوعية تستهدف المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني وتنفيذها لتوفير معلومات عن الموازنة التي تم إقرارها .

* يجري العمل حالياً على تعديل القانون انسجاماً مع تعديل المادة ١١٢ من الدستور الأردني.

- لدائرة الموازنة العامة آلياتها المتعددة لممارسات الرقابة والمساءلة خلال مراحل دورة الموازنة ولكل مرحلة أدواتها المناسبة للرقابة والمساءلة مستندة بذلك لأحكام مواد قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (١٣) سنة ٢٠٢١.
- إن الرقابة على تنفيذ الموازنة هي في الأصل من اختصاص السلطة التشريعية، لأنها تعتبر رقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من مدى تنفيذها بإجازة الجباية والإنفاق، ويعتمد ذلك على تقارير دورية تقدمها إدارات متخصصة في الرقابة المالية ومن ذلك:
- يقدم مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة في كل عام - الذي يتم اعداده من قبل دائرة الموازنة العامة - متضمناً بالإضافة إلى الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المقبلة ، النفقات الفعلية وإعادة التقدير للنفقات لسنتين سابقتين لسنة الموازنة، بحيث يستطيع أعضاء المجلس الإطلاع على ما نفذ من المشاريع التي تضمنتها قوانين الموازنة للسنوات السابقة.
 - يقدم ديوان المحاسبة تقريراً سنوياً إلى مجلس الأمة يتضمن ملاحظاته عن الدوائر والوحدات الحكومية التي يقوم بتدقيق حساباتها مع بيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها، وذلك في بدء كل دورة عادية للمجلس.
 - تقدم وزارة المالية تقريراً سنوياً يتضمن الحسابات الختامية للسنة المالية والتي تشمل على مقارنة لما هو مخصص في قانون الموازنة مع الإنفاق الفعلي.
 - تلعب وحدات الرقابة الداخلية في الدوائر الحكومية دوراً أساسياً في مجال الرقابة بهدف التأكد من أن تنفيذ الموازنة جاء متوافقاً مع ما تم تقديره وتخصيصه لمختلف بنودها ، واكتشاف أي انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

الإدارات المتخصصة التي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة

أولاً: دائرة الموازنة العامة

تمارس دائرة الموازنة العامة الرقابة والمساءلة من خلال:

- التأكد من توقيع الحوالات والأوامر المالية والمناقلات ومستندات الالتزام من المسؤولين عن الإنفاق والمفوضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية عند إجازتها.
- متابعة الوزارات والدوائر لتزويد دائرة الموازنة العامة بالمواقف المالية الشهرية خلال الأسبوع الأول من الشهر اللاحق معبأة حسب الأصول.
- تدقيق المواقف المالية الشهرية والتأكد من انه تم تعبئتها وفق القوانين والأنظمة ولفت انتباه الوزارات والدوائر إلى عدم تجاوز المخصصات الواردة بالحوالات المالية، وفي حال وجود عجز في الموقف المالي لإعلام الإدارة عن ذلك.
- القيام بزيارة المشاريع المختلفة التي تم رصد مخصصات لها في قانون الموازنة العامة بهدف متابعتها وتقييمها.

ثانياً: وزارة المالية

١. استناداً إلى النظام المالي تمارس الوزارة الرقابة على تنفيذ الموازنة والتحقق من أن النفقات تجري في حدود المخصصات المرصودة لها وإن انفاقها يتم للغايات التي رصدت من أجلها من خلال التأكد من : صدور الأمر المالي العام والخاص ، صدور الحوالة الشهرية، توفر السيولة النقدية اللازمة لتغطية النفقة، صلاحية المفوض بالإنفاق، ومن خلال اعداد الحسابات الختامية السنوية والتي تضمنها ما حصل من إيرادات وما صرف من نفقات خلال السنة ومقدار الوفر أو العجز الفعلي لتلك السنة.

ثالثاً : ديوان المحاسبة

١. يعتبر ديوان المحاسبة دائرة مراقبة وتدقيق مستقلة وبموجب احكام المادة (٩) من قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ يتولى ديوان المحاسبة المهام المتعلقة بالرقابة على تنفيذ قانون الموازنة العامة المحدد بقانونه النافذ ومنها ما يلي:

يكون ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالنفقات مسؤولاً عن :

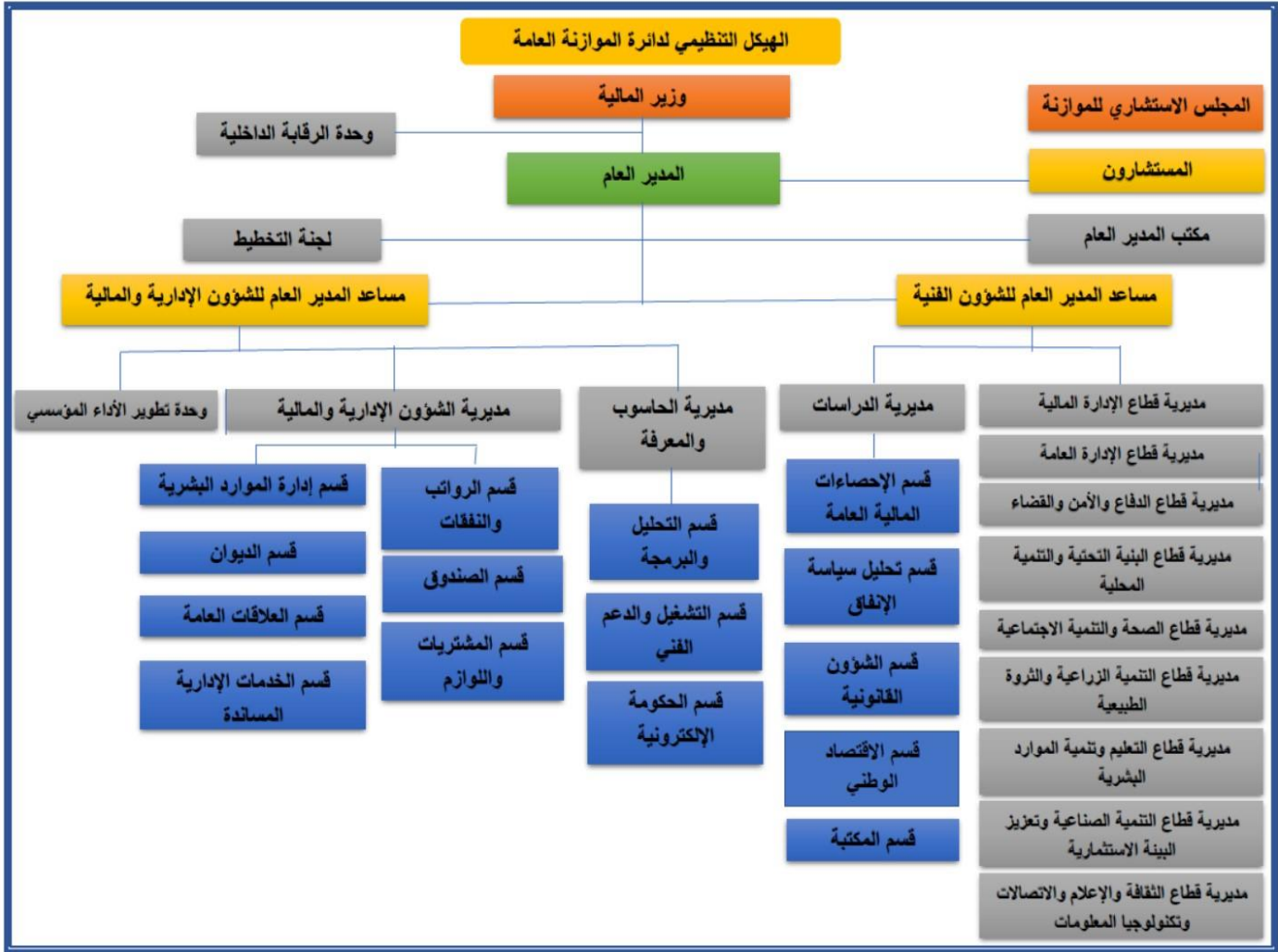
- تدقيق النفقات للتأكد من صرفها للأغراض التي خصصت لها ومن أن الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة.
- تدقيق المستندات والوثائق المقدمة تأييداً للصرف للتأكد من صحتها ومن مطابقتها قيمها لما هو مثبت في القيود.
- التثبت من أن إصدار أوامر الصرف تمت تم حسب الأصول ومن قبل الجهات المختصة.
- التثبت من أن النفقات قيدت في الفصول والمواد المخصصة لها في الموازنة العامة.
- التثبت من عدم تجاوز المخصصات المرصودة في الموازنة إلا بعد الترخيص من الجهات المختصة.
- التثبت من أسباب عدم الصرف لكل أو بعض المخصصات التي رصدت للأعمال الجديدة.
- التثبت من تنفيذ أحكام قانون الموازنة العامة ومن ملاحقه ومن صحة الأوامر المالية والحوالات الصادرة بمقتضاه.

آليات الرقابة والمساءلة الداخلية

تقوم وحدة الرقابة الداخلية في دائرة الموازنة العامة بإجراء الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني وبما يساهم في تحقيق أهداف الدائرة الاستراتيجية وذلك بموجب أحكام نظام الرقابة الداخلية رقم (٣) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته ووفقاً لخطة التدقيق والرقابة السنوية لوحدة الرقابة بدائرة الموازنة العامة ودليل إجراءات التدقيق المالي. يمتد نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية ليشمل التدقيق والرقابة المالية والإدارية والفنية (السابقة واللاحقة، الجزئية والشاملة) على كل أعمال ومنجزات المديرية والوحدات والأقسام في الدائرة ومن أبرزها:

- التدقيق على الموارد البشرية والموارد المادية واستخداماتها، التدقيق على السجلات والمستندات بكافة أنواعها بهدف التأكد من صحة وأصولية العمليات المالية وكفاءتها ودقة البيانات والوثائق المعززة لها، والتدقيق على أعمال اللجان بهدف التحقق من أن إجراءاتها قد تمت وفق التشريعات النافذة حسب الأصول، والمراجعة الدورية للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف التأكد من تفعيلها ومدى الالتزام بها وحماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.
- لغايات إحكام الرقابة والتقييم والمساءلة فإنه يتم تزويد الإدارة العليا (معالي الوزير، عطفة المدير العام) بتقارير شهرية وسنوية تُظهر مدى إنجاز الأهداف المحددة والواردة ضمن الخطة الاستراتيجية للدائرة.
- لتعزيز عملية التدقيق المالي والإداري والفني فإن وحدة الرقابة تقوم بعمل زيارات مفاجئة إلى كل المديرية والأقسام لبيان مدى التزامها بالأنظمة والتشريعات النافذة من خلال مذكرات رقابية داخلية ترفع لعطفة المدير العام والتي من خلالها يتم تصويب الأخطاء أولاً بأول في حال وجودها وذلك حسب الأصول.
- تقوم وحدة تطوير الأداء المؤسسي بالدائرة بإعداد تقارير تقييمية نصف سنوية تتضمن نتائج قياس مؤشرات أداء للخطة الاستراتيجية وخطط عمل المديرية والوحدات مع بيان أبرز الانجازات والانحرافات والإجراءات التصحيحية والتوصيات ويعرض التقرير على المدير العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.
- تتم عمليات الرقابة والتدقيق بالتعاون والتنسيق والتشاركية مع جهات خارجية كديوان المحاسبة، وذلك استناداً لمبدأ الموضوعية والحيادية والوصول إلى أقصى درجة من الدقة.
- عند إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة يتم عرضها على الشركاء الرئيسيين لغايات الاطلاع وأخذ الملاحظات بعين الاعتبار إن أمكن، وذلك تعزيزاً للنهج التشاركي لعملية التخطيط الاستراتيجي.

إشارة إلى تعليمات تنظيم وإدارة دائرة الموازنة العامة رقم (١) لسنة ٢٠١٤ تم تعديل الهيكل التنظيمي للدائرة ليتوافق مع مهام المديرية والوحدات التنظيمية، حيث يتكون الهيكل التنظيمي للدائرة من ١٢ مديرية ووحدين موزعة كما يلي:



الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة



نيسان

مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات ضمن الاطار المالي متوسط المدى.

منتصف آيار

الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية لكل محافظة.

منتصف تموز

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنتات المحافظات للمدى المتوسط.

منتصف آب

قيام مجالس المحافظات باقرار مشاريع موازنتات المحافظات المحالة اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.

منتصف ايلول

قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن مشاريع موازنتات الوزارات والدوائر الحكومية والانتها من دراسة مشروعات موازنتات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار اتفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.

نهاية ايلول

اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنتات المحافظات.

مطلع تشرين الاول

اصدار بلاغ الموازنة العامة.

منتصف تشرين الاول

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية للمحافظات.

نهاية تشرين الاول

اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنتات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتهم واجراء أي تعديلات عليهما.

منتصف تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنتات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتهم واقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.

نهاية تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنتات الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.

كانون الاول

البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنتات الوحدات الحكومية واقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.



الجزء الثاني

الاستراتيجيات السابقة والوثائق الوطنية ذات العلاقة

١. الاستراتيجيات السابقة.
٢. تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجية السابقة (ملحق ١).
٣. التحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية السابقة.
٤. الدروس المستفادة.
٥. أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥.
٦. أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها خارطة تحديث القطاع العام (٢٠٢١-٢٠٢٤).
٧. أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنها البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (٢٠٢١-٢٠٢٤).

قبل العام ٢٠٠٦ قامت دائرة الموازنة العامة بتضمين توجهاتها الاستراتيجية في التقرير السنوي الثاني (٢٠٠٦)، حيث تبنت رؤية "التخصيص الأمثل للموارد المتاحة" وتبنت تحقيق هذه الرؤية من خلال رسالتها "إعداد قانون الموازنة العامة وموازنات المؤسسات العامة المستقلة وجدول تشكيلات الوظائف الحكومية سنويا للمساهمة في تنفيذ السياسة العامة من أجل تعميق أركان التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الخدمات وتطويرها بما يحقق الأهداف الوطنية لتلبية حاجات المواطن"، وحددت الدائرة خمسة أهداف مؤسسية مرتبطة بثلاثة أهداف وطنية تضمنتها وثيقة الأجندة الوطنية، كما تضمن التقرير السنوي عدد من القيم المؤسسية المرتبطة بالأداء وبالموظفين.

منذ مطلع عام ٢٠٠٧ تبنت دائرة الموازنة العامة تطوير خطة استراتيجية على المدى المتوسط لتتوافق مع تبني الدائرة لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، حيث قامت بتطوير رؤية ورسالة وقيم مؤسسية، وأهداف مؤسسية مرتبطة بالأهداف الوطنية وتحديد مؤشرات أداء للأهداف المؤسسية ضمن الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والتي اشتملت على خطط العمل التنفيذية للمديريات وكذلك آلية المتابعة والتقييم.

بعد ذلك قامت الدائرة بإطلاق خطتها الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٣) والتي تضمنت الأولويات والمحاور للمرحلة التالية والرامية إلى تجسيد رؤية الدائرة في ذلك الوقت والمتمثلة في "موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة" وتحقيق رسالتها التي تمثلت في تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة"، وتم الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الملكية التي تضمنتها وثيقتي الأجندة الوطنية وكلنا الأردن.

استمرت الدائرة بتطوير وتحسين وتنفيذ الخطط الاستراتيجية وفق منهجية معتمدة يتم مراجعتها وتطويرها وتحديثها مرة واحدة كل سنتين أو كلما دعت الحاجة، واعطاء أهمية لقياس مؤشرات الأداء وتحديد القيم المستهدفة ودراسة أسباب الانحرافات - وفقا لمنهجية المتابعة والتقييم، كما في الخطط الاستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٣، ٢٠١٥-٢٠١٧، ٢٠١٧-٢٠١٩ وحتى الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢.

تميزت الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٢) بشمولها للاستراتيجيات السابقة والوثائق الوطنية ذات العلاقة، واستنادها إلى رؤية الأردن ٢٠٢٥ والقوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة لعمل الدائرة، وجاءت هذه الاستراتيجية لتحقيق المزيد من الانجازات واستكمال البناء على ما تم تحقيقه ضمن العديد من المجالات التي تقع ضمن نطاق عمل دائرة الموازنة العامة، أبرزها تعزيز موقع المملكة على خارطة الاقليمية في مجال ادارة الموازنة العامة.

تقوم وحدة تطوير الأداء المؤسسي بإعداد تقرير سنوي بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحقيق القيم المستهدفة لمؤشرات الأداء ودراسة اسباب الانحراف، وكذلك اعداد تقارير نصف سنوية بمدى تحقيق الأهداف التشغيلية لكافة المديریات والوحدات والاستفادة من هذه التقارير كمدخلات لتطوير وتحسين الخطة الاستراتيجية.

ملحق ١ (تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة).

تم تحديد العوامل الرئيسية التي أسهمت في انخفاض نسب انجاز الأهداف الاستراتيجية السابقة وذلك بالرجوع إلى تقارير الإنجاز النصف سنوية والسنوية التي قامت وحدة تطوير الأداء المؤسسي بإعدادها بالتعاون والتنسيق مع مديريات الدائرة ووحداتها وتقرير قياس مؤشرات الأداء، ونلخص هذه العوامل بما يلي:

- ❖ متطلبات الاستجابة للقرارات الحكومية مثل تخفيض الانفاق أو استحداث أو الغاء فصول في الموازنة.
- ❖ الاستجابة لقرارات مجالس المحافظات المتعلقة بحجم التعديلات على موازنتهم وتنفيذها.
- ❖ عدم تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر الحكومية وفقاً لمفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ❖ عدم توافق احتياجات وطلبات الوزارات والدوائر الحكومية مع الموارد المالية المتاحة.
- ❖ آثار جائحة كورونا والتعافي منها على طبيعة عمل الوزارات والدوائر الحكومية وتنفيذ خططها المالية.
- ❖ تغير أولويات الحكومة في الإنفاق خلال جائحة كورونا والتعافي منها بالإضافة للكلفة الإضافية التي تحملتها، خاصة في قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية وقطاع الصحة.
- ❖ تراجع أداء الاقتصاد الوطني متأثراً بتداعيات جائحة كورونا والظروف السياسية وما تبعه من ارتفاع معدل التضخم وارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات مما له أثر مباشر على الدين العام.

- ❖ استمرارية شمول الأهداف الاستراتيجية لعمل مديريات الدائرة ووحداتها التنظيمية وان تعكس نتائج التحليل الرباعي وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات المتعاملين مع الدائرة والعاملين فيها والخطط الوطنية.
- ❖ تحديد مؤشرات أداء لقياس نسبة الإنجاز المتحققة لنتائج تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للدائرة وتكون ذات صلة وثيقة ومباشرة بعمل الدائرة وتركز على قياس الأثر ومخرجات العمل واعتماد آلية واضحة لتحديد المستهدفات.
- ❖ المراجعة الدورية للخطة الاستراتيجية وفق تقرير التقييم السنوي وقياس مؤشرات أداء الخطة الاستراتيجية للوقوف على نسب الإنجاز الفعلية وتحديد أسباب الانحرافات ومن ثم الإجراءات التصحيحية.

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

تسعى دائرة الموازنة العامة إلى المواءمة بين خطتها الاستراتيجية والتوجهات الاستراتيجية الوطنية بهدف الوصول إلى أعلى درجات التنسيق والتكامل بين الدائرة ومؤسسات الدولة في تحقيق الأهداف الوطنية، وبناءً على ذلك تم تحديد الأولويات الوطنية التي لها ارتباط وثيق بعمل الدائرة وعلى النحو الآتي:

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ المتابعة الدورية لإنفاق المخصصات الرأسمالية بحيث تستخدم في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي.	الإنفاق الرأسمالي
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ إعداد آلية تضمن عدم تراكم الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتقيد بالإنفاق حسب المخصصات المرصودة لها في الموازنة العامة إلا في الحالات الاستثنائية وحسب الأصول.	مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة
على مستوى الدائرة	✓ إعداد آليات فاعلة لترشيد النفقات التشغيلية وبخاصة في كميات استهلاك نفقات الكهرباء والمياه والمحروقات وضبط نموها في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات.	
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ اتخاذ التدابير اللازمة والخطط الزمنية لتخفيض الفاقد في الكهرباء والمياه والمحروقات.	
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ متابعة تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.	
على مستوى الدائرة	✓ تطبيق نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية. ✓ تطبيق نظام إلكتروني لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وعدم شراء اللوازم الحكومية في حال وجود فائض منها في الدوائر الأخرى. ✓ تطبيق نظام إلكتروني للمركبات والمعدات والآليات	توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ استكمال تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية وإعداد نظام إلكتروني جديد لإدارة المعلومات المالية للوحدات المستقلة. ✓ تعزيز وتأهيل العاملين في المجال المالي والرقابي الحكومي. 	تعزيز الرقابة المالية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الالتزام بنشر البيانات المالية وفق المعايير الدولية 	تعزيز الشفافية والإفصاح المالي
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الاستمرار في الإصلاحات نحو التنفيذ الكامل لعملية إعداد الموازنة القائمة على النتائج ✓ رصد مخصص احتياطي في إطار الانفاق متوسط المدى للسنوات التأشيرية بحيث يسمح بإدراج مشاريع ومبادرات جديدة في الموازنة اللاحقة 	إعداد الموازنة العامة
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على مستوى المحافظات المجالس المنتخبة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنفيذ برامج لتعزيز اللامركزية المالية في إدارة النفقات العامة وإيجاد التمويل اللازم لمشروعات اللامركزية. ✓ إعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات العاملين في الإدارة المحلية والدوائر التنفيذية والمجالس المنتخبة بما يتناسب مع التوجه في إصلاح نظام اللامركزية. ✓ تنفيذ برامج وورش عمل لتعزيز مفهوم اللامركزية والإدارة المحلية وبرامج لتعزيز الرقابة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة 	إصدار قانون اللامركزية لعام ٢٠١٤ وصياغة خطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاحات المترتبة عليه
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على مستوى الدائرة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ العمل على زيادة نسبة شاغلي الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الإدارية المساندة. 	تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها رؤية الأردن ٢٠٢٥

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ المواعمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية: تحليل الأدوار والمهام التي تقوم بها الدوائر وتحديد الاحتياجات الفعلية من الكوادر البشرية للقيام بها، ومقارنتها بالواقع الفعلي للموارد البشرية في الدوائر وتحديد النقص والفائض ومعالجتها من خلال إعادة التوزيع لتلك الكوادر.	رفع كفاءة الخدمة المدنية
على مستوى الدائرة	✓ توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للخروج بمبادرات إصلاحية وتطويرية ومتابعة تنفيذها	دعم الإبداع والتميز
على مستوى الدائرة	✓ ايجاد منظومة خاصة بالفرز وإعادة الاستخدام والتدوير.	التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الانسان
المؤشرات الرئيسية التي تتوافق مع المؤشرات المدرجة ضمن رؤية الأردن ٢٠٢٥		
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> ○ معدل الإيرادات المحلية للنفقات الجارية. ○ عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد المنح. ○ نسبة شاغلي الوظائف المساندة من إجمالي شاغلي الوظائف. ○ نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من إجمالي فاتورة الطاقة. ○ نسبة النفايات الصلبة التي يعاد معالجتها واستخدامها. 	مؤشرات الأداء الرئيسية
على مستوى الدائرة		

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنتها خارطة تحديث القطاع العام (2021-2024)

✓ أتمتة الخدمات

أبرز الأولويات الاستراتيجية التي تضمنها البرنامج التنفيذي التأشير للحكومة (2021-2024)

نطاق العمل	المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ الموازنة الموجهة بالنتائج.	تحسين إدارة الإيرادات الحكومية والدين العام
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على مستوى الدائرة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ ترشيح الجهاز الحكومي ومعالجة تضخمه و إمكانية الدمج المدروس لبعض الوزارات والهيئات. ✓ دراسة الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وإدارة الفائض والنقص في الجهاز الحكومي. ✓ معالجة بنود الإنفاق المتعلقة بدعم المؤسسات والمشتريات من السلع والخدمات وتوجيه الدعم إلى مستحقيه. 	تبنى سياسات ضبط النفقات وترشيدها وخاصة النفقات الجارية
على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية	✓ توجيه الاستثمار الرأسمالي للمشاريع النوعية ذات القيمة المضافة العالية والقدرة على خلق فرص عمل متعددة.	ضبط الموازنة العامة بما يحقق التوازن بين المساهمة في التنمية الاقتصادية واستدامة المالية العامة في ظل ارتفاع عجز الموازنة والمديونية
المؤشرات الرئيسية التي تتوافق مع المؤشرات المدرجة ضمن رؤية الأردن ٢٠٢٥		
على مستوى وزارة المالية ودوائرها	<ul style="list-style-type: none"> ○ نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي (%). ○ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%). ○ العجز بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%). ○ إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%). باستثناء ما يحمله SSIF. ○ عدد الحسابات المشمولة بحساب الخزينة الموحد ○ تطبيق نظام إدارة الأداء المؤسسي 	مؤشرات الأداء الرئيسية



الجزء الثالث منهجية العمل

١. مصفوفة تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية
٢. مصفوفة التحليل الرباعي والتوجهات الاستراتيجية
٣. مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين (ملحق ٢)
٤. مصفوفة الشركاء (ملحق ٣)

W نقاط ضعف	
<ul style="list-style-type: none"> عدم وجود آلية فاعل للمتابعة وتقييم مستوى الأداء للمشاريع الرأسمالية عدم وجود نظام فاعل للمتابعة وتقييم الأداء. عدم شمولية البرامج التدريبية للمديرية الفنية المساندة 	
	
T التهديدات	
<ul style="list-style-type: none"> الاثار الاقتصادية للظروف السياسية والأمنية الإقليمية والعالمية قصور في إمكانيات الوزارات والدوائر الحكومية على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح والتطوير المتعلقة بالإدارة المالية بشكل عام والموازنة العامة بشكل خاص ضمن الإطار الزمني المحدد ارتفاع نسبة الانفاق الجاري إلى الإنفاق العام ارتفاع نسب البطالة والفقر. عدم تفعيل نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS) لكافة محاور النظام وعدم شمولية جميع الدوائر والوحدات الحكومية. التغير المستمر في القوانين والتأخر في إقرار بعض التشريعات ذات العلاقة بطبيعة عمل الدائرة. تعدد الجهات الحكومية التي تقوم بمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية 	<p>السياسية</p> <p>الاقتصادية</p> <p>الاجتماعية</p> <p>التكنولوجية</p> <p>القانونية</p>

S نقاط قوة	
<ul style="list-style-type: none"> توفر بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات. تطبيق المنهجيات العالمية في إدارة الموازنة. توفر بيئة محفزة للموظفين وتأمين متطلبات استقرارهم الوظيفي. توفر التدريب والتأهيل لتعزيز قدرات محلي الموازنات. تحقيق الأردن مرتبة متقدمة عالمياً في مجال شفافية الموازنة. توفر اطار تشريعي واضح يحكم عمل الدائرة ويواكب المستجدات. اصدار الأدلة والوثائق التي تتعلق بعمل الدائرة مثل دليل المواطن ودليل الخدمات والتقرير السنوي للدائرة مأسسة التميز والإبداع في دائرة الموازنة العامة والمشاركة في جوائز التميز المحلية والإقليمية استخدام الدائرة لمصادر الطاقة البديلة (الخلايا الشمسية) ووسائل توفير الطاقة التعاون مع معهد الإدارة العامة لتدريب المعنيين في مجال الإدارة المالية في الوزارات والدوائر الحكومية 	داخلية
O الفرص	
<ul style="list-style-type: none"> الاستقرار السياسي والنقدي في المملكة. توفر متطلبات البيئة الآمنة في المملكة. وجود العديد من الخطط الوطنية المتكاملة التي تمثل خارطة طريق نحو المستقبل مثل رؤية الأردن ٢٠٢٥. تبني البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي بهدف مواصلة الإصلاحات المالية والمحافظة على الإنجازات المتحققة. توفر الدعم المالي والفني من الجهات المانحة توجه الانفاق العام للمشاريع ذات القيمة المضافة القادرة على خلق فرص عمل مناسبة للشباب والأشخاص ذوي الاعاقة توفر الدعم المالي والفني من الجهات المانحة للاجئين. المشاركة في الدراسات والمسوحات التي تجريها الجهات الخارجية . وجود نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ونظام تراسل ونظام المشتريات الحكومية الإلكتروني. التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي التوجه الحكومي نحو قياس أثر التشريعات التوجه نحو ترشيح الجهاز الحكومي 	خارجية

مصفوفة التحليل الرباعي والتوجهات الاستراتيجية

استراتيجيات تحليل نقاط القوة والفرص المتاحة

- ✓ استثمار البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي لتعزيز تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.
- ✓ استثمار الدعم المالي والفني المقدم من الجهات المانحة لبناء قدرات الموظفين.
- ✓ تجسيد التوجهات الحكومية نحو الحكومة الإلكترونية من خلال تطوير البنية التحتية الحاسوبية والأنظمة المحوسبة واستخدام الأنظمة التي توفرها الدوائر الأخرى مثل نظام إدارة المستودع والشراء الإلكتروني والمنصات الإلكترونية.
- ✓ استثمار التوجه الحكومي لتضمين الأولويات الاقتصادية والاستجابة للنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية
- ✓ توجه الانفاق الرأسمالي نحو مشاريع استخدام الطاقة المتجددة و المشاريع التي توفر فرص عمل متعددة
- ✓ الاستفادة من التوجه الحكومي لتطوير هيكلية القطاع العام.

استراتيجيات تحليل نقاط الضعف والفرص المتاحة

- ✓ استثمار التوجه الحكومي نحو تطبيق نهج اللامركزية لإنشاء وحدة تنظيمية في الدائرة تعنى باللامركزية.
- ✓ تجسيد التوجه الحكومي نحو تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية من خلال المبادرات الوطنية.
- ✓ الاستفادة من تبني الدائرة للبرنامج التنفيذي للإصلاح المالي في بناء نظام لمتابعة أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

استراتيجيات تحليل نقاط القوة والتهديدات

- ✓ العمل على بناء نظام لمتابعة وتقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ✓ المساهمة في تعزيز قدرات الموظفين المعنيين في العمل مع الدائرة لدى الجهات الحكومية من خلال الأدلة الإرشادية وورش العمل والتعاون مع معهد الإدارة العامة

استراتيجيات تحليل نقاط الضعف والتهديدات

- ✓ متابعة تطوير الأنظمة في الدائرة والخاصة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة واعداد مشروع نظام التشكيلات للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتفعيل كافة مسارات نظام GFMIS.
- ✓ متابعة إصدار تقارير ربعية حول الانفاق الرأسمالي على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات
- ✓ التركيز على تعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج خاصة في ظل الموارد المالية المحدودة للدولة.



الجزء الرابع

استراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٥

١. استراتيجية ٢٠٢٣-٢٠٢٥
٢. عوامل نجاح الخطة الاستراتيجية
٣. مصفوفة الربط بين التوجهات الاستراتيجية والأهداف المؤسسية
٤. مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء.

استناداً إلى قانون تنظيم الموازنة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ حددت دائرة الموازنة العامة رؤيتها ورسالتها والاهداف الوطنية والاستراتيجية على النحو التالي:

الرؤية

- موازنة عامة شفافة تراعي التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة

الرسالة

- تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

القيم الجوهرية

- الشمولية، التشاركية، المساءلة، الشفافية، المسؤولية المجتمعية

الأهداف الوطنية

- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية.
- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين.

الأهداف الاستراتيجية

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي.

إن أهم عناصر نجاح التخطيط الاستراتيجي في القطاع الحكومي بشكل عام هو إشراك جميع أصحاب العلاقة من موظفين وشركاء ومتلقي خدمة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وهو ما تركز عليه الدائرة، إضافة إلى عدد من العوامل المؤثرة الأخرى التي تساهم في نجاح التخطيط الاستراتيجي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

وجود هيكل تنظيمي واضح وداعم لمهام الدائرة.

إيمان الإدارة العليا بالتخطيط الاستراتيجي وامتلاك الموظفين المهارات الفنية والإدارية الضرورية.

قابلية الخطة للتنفيذ والتقييم والمتابعة والرقابة.

تركيز الخطة على الأولويات في عمل الدائرة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الوطنية.

مرونة الخطة الاستراتيجية وقابليتها للتغير والتطوير.

تركيز الخطة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والطاقات والإمكانات على نحو منظم لتحقيق أهدافها.

إمكانية التعامل مع نقاط القوة والفرص المتاحة والتهديدات والمخاطر المتوقعة بما يكفل تحقيق الأهداف.

مصفوفة الربط بين التوجهات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية

التوجهات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي
<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من البرنامج التنفيذي للإصلاح المالي لتعزيز تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة
<ul style="list-style-type: none"> توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو المشاريع ذات القيمة المضافة (استخدام مصادر الطاقة المتجددة- مشاريع توفر فرص عمل متعددة). 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
<ul style="list-style-type: none"> متابعة إصدار تقارير ربعية حول الإنفاق الرأسمالي على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات. 	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
<ul style="list-style-type: none"> تجسيد التوجهات الحكومية نحو الحكومة الإلكترونية من خلال تطوير البنية التحتية الحاسوبية والأنظمة المحوسبة واستخدام الأنظمة التي توفرها الدوائر الأخرى مثل نظام إدارة المستودع والشراء الإلكتروني والمنصات الإلكترونية. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية للمحافظات.
<ul style="list-style-type: none"> توظيف الدعم المادي والفني المقدم من الجهات المانحة لبناء قدرات الموظفين 	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من تبني الدائرة للبرنامج التنفيذي للإصلاح المالي في إنشاء وحدة تنظيمية تعنى بمتابعة أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
<ul style="list-style-type: none"> تجسيد التوجه الحكومي نحو تطبيق نهج اللامركزية لإنشاء وحدة تنظيمية في الدائرة تعنى باللامركزية. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
<ul style="list-style-type: none"> العمل على تنفيذ التوجه الحكومي نحو تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تعنى بالتغطية الإعلامية لأنشطة الدائرة. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من التوجه الحكومي لتطوير هيكلية القطاع العام. 	<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البنية التنظيمية
<ul style="list-style-type: none"> متابعة تطوير الأنظمة العاملة في الدائرة والخاصة باعداد مشروع الموازنة العامة واعداد مشروع نظام تشكيلات الوظائف الحكومية لغاية تفعيل كافة مسارات نظام GFMIS 	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> المساهمة في تعزيز قدرات الموظفين المعنيين في العمل مع الدائرة لدى الجهات الحكومية من خلال الأدلة الإرشادية وورش العمل والتعاون مع معهد الإدارة العامة. 	<ul style="list-style-type: none"> رفع كفاءة الأداء المؤسسي
<ul style="list-style-type: none"> التركيز على تعميق تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج في ضوء الموارد المالية المحدودة للدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام. المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البنية التنظيمية.

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

مؤشرات قياس الأداء	مسؤولية التنفيذ	الأنشطة	البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الوطنية
<ol style="list-style-type: none"> 1. نسبة انحراف مقدر النفقات العامة عن الفعلي بحيث لا تتجاوز ٥٪. 2. نسبة انحراف مقدر الإيرادات عن الفعلي بحيث لا تتجاوز ٥٪. 3. نسبة الالتزام بالإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة. 4. نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات الجارية. 5. معدل النمو في النفقات الرأسمالية. 6. معدل النمو في النفقات الجارية. 	مديريات قطاعات الموازنات	<ol style="list-style-type: none"> 1. اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج. 2. ضبط وترشيد النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 3. ضبط النمو في النفقات التشغيلية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 4. توجيه الانفاق العام نحو المشاريع ذات القيمة المضافة القادرة على توفير بيئة عمل مناسبة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. 5. توجيه نفقات المشاريع الرأسمالية نحو مصادر الطاقة المتجددة. 	تطوير منهجية الموازنة	المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	<ul style="list-style-type: none"> ❖ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
<ol style="list-style-type: none"> 1. نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الإطار المالي متوسط المدى. 2. ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقاً لاستبيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية. 3. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الانفاق الرأسمالي. 	مديريات قطاعات الموازنات مديرية الحاسوب والمعرفة. مديرية الدراسات	<ol style="list-style-type: none"> 1. تفعيل نظام المتابعة والتقييم لأداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 2. نشر البيانات المالية وفق معايير الشفافية والافصاح المالي. 3. اصدار دليل المواطن للموازنة سنوياً. 4. المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي لضمان استخدامه في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد. 	تطوير منهجية الموازنة	تعزيز نهج اعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية. ❖ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة أفضل لجميع المواطنين
<ol style="list-style-type: none"> 1. نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات إلى إجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية. 2. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الإنفاق الرأسمالي للمحافظات. 3. نسبة الالتزام بعقد برامج توعية لكافة المحافظات. 	مديريات قطاعات الموازنات مديرية الدراسات	<ol style="list-style-type: none"> 1. تحديد السقوف المالية للمحافظات ورصد المخصصات المالية لها. 2. المساهمة في مراجعة معادلة ومعايير تحديد السقوف الرأسمالية للمحافظات وتحديثها إن تطلب الأمر وحسب المستجدات. 3. المتابعة الدورية للإنفاق الرأسمالي للمحافظات. 4. المساهمة في اعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات المحافظات بما يتناسب مع التوجه الحكومي في تطبيق نهج اللامركزية. 	تطوير منهجية الموازنة	المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات	

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

مؤشرات قياس الأداء	مسؤولية التنفيذ	الأنشطة	البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الوطنية
<ol style="list-style-type: none"> معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملقاة. نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة إلى الوظائف المساندة. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول حركة الوظائف. 	<p>مديريات قطاعات الموازنات</p> <p>مديريّة الدراسات</p>	<ol style="list-style-type: none"> الموازنة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة. إعداد نظام تشكيلات الوظائف للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. الموازنة بين الوظائف الفنية التخصصية مقابل الوظائف الإدارية والمساندة. تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكليّة ودمج أو إلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية. اعداد تقرير شهري حول حركات الوظائف للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية. 	تطوير منهجية الموازنة	<p>المساهمة في تطوير هيكليّة الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية</p>	<p>❖ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر</p> <p>❖ تحقيق التوازن التتموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية</p>
<ol style="list-style-type: none"> نسبة الموظفين المشاركين بالبرامج التدريبية. نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة إلى الوظائف المساندة. نسبة رضا الموظفين. نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي فاتورة الطاقة. كمية الورق التي تم إعادة تدويرها. 	<p>مديريّة الشؤن الإداريّة والمالية</p>	<ol style="list-style-type: none"> رفع كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية. المحافظة على سلامة بيئة العمل الداخلية. تطبيق الأنظمة الإلكترونية التي تساهم في ترشيد النفقات مثل نظام إدارة المخزون ونظام تتبع المركبات وغيرها 	الإدارة والخدمات المساندة	رفع كفاءة الأداء المؤسسي	<p>❖ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.</p>
<ol style="list-style-type: none"> نسبة كفاءة الأنظمة الإلكترونية العاملة في الدائرة. نسبة كفاءة إجراءات أمن وحماية المعلومات في الدائرة. 	<p>مديريّة الحاسوب والمعرفة</p>	<ol style="list-style-type: none"> متابعة وتطوير الأنظمة العاملة في الدائرة. متابعة وتطوير البنية التحتية الإلكترونية للدائرة. 	الإدارة والخدمات المساندة		

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المرتبطة ومؤشرات الأداء

مؤشرات قياس الأداء	مسؤولية التنفيذ	الأنشطة	البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الوطنية
<p>١. ترتيب الدائرة على مستوى القطاع المالي في نتائج تقييم مركز الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية والجوائز التي يتم المشاركة بها .</p> <p>٢. نسبة رضا متلقي الخدمة.</p> <p>٣. نسبة رضا الشركاء.</p> <p>٤. نسبة رضا الموردين.</p>	<p>وحدة تطوير الأداء المؤسسي</p>	<p>١. اعداد تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ خطط عمل المديرية والوحدات التنظيمية.</p> <p>٢. اعداد تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية.</p> <p>٣. تطبيق معايير تميز الأداء الحكومي ومشاركة الدائرة في جوائز التميز والابداع والابتكار.</p> <p>٤. إعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة والخطط المنبثقة عنها</p> <p>٥. الاشراف على إعداد خطط عمل المديرية</p>	<p>الإدارة والخدمات المساندة</p>	<p>رفع كفاءة الأداء المؤسسي</p>	<p>❖ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر</p> <p>❖ تحقيق التوازن التتموي بين المحافظات في ضوء تطبيق نهج اللامركزية</p> <p>❖ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.</p>
<p>١. نسبة المستندات التي تم تصويبها إلى إجمالي المستندات المدققة.</p>	<p>وحدة الرقابة الداخلية</p>	<p>١. الرقابة والتدقيق المالي والإداري والفني والضبط على مختلف الأنشطة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لتصويب المخالفات وفق التشريعات السارية.</p>			



الملاحق

- ملحق (١): تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية للاستراتيجيات السابقة
- ملحق (٢): مصفوفة احتياجات المتعاملين والعاملين
- ملحق (٣) : مصفوفة الشركاء

ملحق (١): تحليل نتائج قياس مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والفرعية

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الاداء	القيمة المستهدفة ٢٠١٩	قياس فعلي ٢٠١٩	نسبة الانحراف ٢٠١٩	القيمة المستهدفة ٢٠٢٠	قياس فعلي ٢٠٢٠	نسبة الانحراف ٢٠٢٠	القيمة المستهدفة ٢٠٢١	قياس فعلي ٢٠٢١	نسبة الانحراف ٢٠٢١
١- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة	١- نسبة انحراف مقدر النفقات الجارية عن الفعلي *		تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٥%	٥%	٦.٧٧%	١.٧٧%	٥%	١%	-٤%
	٢- نسبة انحراف مقدر النفقات الرأسمالية عن الفعلي *		تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٥%	٥%	١.٦٢%	-٣.٣٨%	٥%	١٢.٤%	٧.٤%
	٣- نسبة الالتزام بالاطار الزمني لمراحل إعداد الموازنة		تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	٠.٠%	١٠٠%	١٠٠%	٠.٠%
	٤- نسبة النفقات التشغيلية إلى النفقات الجارية		تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٠-٢٠٢٢	٧.١%	٦.٨%	٦.٧%	-٠.٣%	٦.٧%	٦.٩%	٠.٢%
٢- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الانفاق العام	١- نسبة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وخارطة الحسابات ضمن الاطار المالي متوسط المدى	٧٨.٥%	٨٥%	٦.٥%	٨٨.٠%	٨٥.٠%	-٣.٠%	٨٧%	٨٧%	٠%
	٢- ترتيب الأردن في مؤشر الموازنة المفتوحة وفقا لاسئتيان الموازنة المفتوحة لمنظمة شراكة الموازنة الدولية	٦٥	٦١	-٤	٦٥	٦١	-٤	٦١	٦١	٠%

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الاداء	القيمة المستهدفة ٢٠١٩	قياس فعلي ٢٠١٩	نسبة الانحراف ٢٠١٩	القيمة المستهدفة ٢٠٢٠	قياس فعلي ٢٠٢٠	نسبة الانحراف ٢٠٢٠	القيمة المستهدفة ٢٠٢١	قياس فعلي ٢٠٢١	نسبة الانحراف ٢٠٢١
	٣. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الانفاق الرأسمالي	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	100%	0	-100%	100%	0	-100%	0	-100%
	١. نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للمحافظات إلى إجمالي النفقات الرأسمالية الحكومية	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	25.9%	8.9%	-17.00%	9.8%	8.0%	-1.8%	8.0%	-1.8%
٣- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية في المحافظات	٢. نسبة الالتزام بإصدار تقرير ربعي حول الانفاق الرأسمالي للمحافظات	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	100%	0	-100%	100%	0	-100%	0	-100%
	٣. نسبة الالتزام بعقد برامج توعوية لكافة المحافظات	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	100%	0	-100%	100%	0	-100%	0	-100%
٤- الموازنة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية ضمن الموارد المالية المتاحة تم استحداث المؤشر باستراتيجية (٢٠٢٢-٢٠٢٠)	١. معدل الوظائف المحدثة إلى الشواغر الملغاة	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	100%	93.6%	-6.4%	85%	47%	38%	47%	38%
	٢. نسبة الإلتزام بإصدار تقرير ربعي حول حركة الوظائف	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	100%	0%	-100%	100%	0%	-100%	0%	-100%
● * قامت وحدة تطوير الأداء المؤسسي بحساب قيمة المؤشر مستندة إلى البيانات الواردة في قانون الموازنة العامة ٢٠٢٢ حسب المعادلة التالية:- (المقدر - الغعلي) / المقدر * ١٠٠٪										
٥. رفع كفاءة الأداء المؤسسي (مؤشرات تم قياسها على مستوى الدائرة)	١- نسبة الموظفين المشاركين بالبرامج التدريبية	35%	28%	-7%	40%	52%	12%	25%	35%	10%
	٢. نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة إلى الوظائف المساندة	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	70%	53%	-17%	70%	60%	-10%	60%	-10%
	٣. نسبة رضا الموظفين	85.0%	78.38%	-6.62%	81%	77.83%	-3.17%	80%	80.58 %	0.58%

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر قياس الاداء	القيمة المستهدفة ٢٠١٩	قياس فعلي ٢٠١٩	نسبة الانحراف ٢٠١٩	القيمة المستهدفة ٢٠٢٠	قياس فعلي ٢٠٢٠	نسبة الانحراف ٢٠٢٠	القيمة المستهدفة ٢٠٢١	قياس فعلي ٢٠٢١	نسبة الانحراف ٢٠٢١
٤. نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي فاتورة الطاقة		50%	47.4%	-2.6%	50%	53.4%	2.6%	50%	64%	14%
٥. كمية الورق التي تم إعادة تدويرها	تم استحداث المؤشر باستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٠	----	طن واحد من الورق	---	طن واحد من الورق	طن واحد من الورق	0%	طن واحد من الورق	طن واحد من الورق	0%
٦. نسبة كفاءة الأنظمة الالكترونية العاملة في الدائرة		87%	88.8%	1.8%	89%	90.93%	1.93%	90%	88.18 %	-1.82%
٧. نسبة كفاءة إجراءات أمن وسرية المعلومات في الدائرة		87%	80%	-7%	87%	90.36%	3.36%	90%	90.05 %	0.05%
٨. ترتيب الدائرة على مستوى القطاع المالي في نتائج تقييم مركز جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي	لم يتم مركز الجائزة بعملية التقييم				لم يتم مركز الجائزة بعملية التقييم				لم يتم مركز الجائزة بعملية التقييم	
٩. نسبة رضا متلقي الخدمة		90%	90%	0	92%	89%	-3%	90%	90.65 %	0.65%
١٠. نسبة رضا الشركاء		90%	89.4%	-0.6%	90%	90.34%	0.34%	91%	83.44 %	7.56%
١١. نسبة رضا الموردين		97%	96%	-1%	97%	92.24%	-4.76%	94%	94.17 %	0.17%
١٢. نسبة المستندات التي تم تصويبها إلى إجمالي المستندات المدققة		2%	1.1%	0.9%	2%	1%	-1%	2%	1.6%	0.4%

الموردين	الشركاء	متلقي الخدمة	الموظفين
<ul style="list-style-type: none"> الاستجابة السريعة والعملية لاستفسارات الموردين لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب بالوقت المناسب من قبل مديرية الشؤون الادارية والمالية واللجان المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> عقد لقاء دوري مع الشركاء واشراكهم في اعداد الخطة الاستراتيجية للدائرة. 	<ul style="list-style-type: none"> توفير مواقف سيارات للمراجعين بعدد أكبر من العدد الحالي والتأكيد على عدم استخدامها من قبل الموظفين خاصة في حالة ازدياد أعداد المراجعين (وقت إعداد التشكيلات مثلاً). تحفيز موظفي قطاعات الموازنات والعمل على توفير الورشات التوعوية والبرامج التدريبية لهم حول مهارات التواصل وتقديم خدمات متميزة لاستدامة النتائج الإيجابية في إدارة العلاقة مع متلقي الخدمة. العمل على استمرارية دعوة متلقي الخدمة للمشاركة في الورشات التي تعقدها الدائرة لتوضيح آليات العمل وتوعيتهم بمسؤولياتهم تجاه الخدمات المقدمة للمساهمة في تحسينها وتطويرها. 	<ul style="list-style-type: none"> توعية الموظفين بالأسس المتبعة عند الترشيح للتدريب واعداد مصفوفة الإحلال الوظيفي والترقية والمكافأة ومناقشة عملية التقييم من قبل المدير المباشر مع الموظفين بشفافية. العمل على التواصل مع الموظفين ومعرفة احتياجاتهم وتلبيتها وتحفيزهم من أجل التحسين والتطوير. توجيه المدير المباشر للموظفين بشكل إيجابي وتعميق العلاقة بينهم مما يؤدي لرفع مستوى الأداء. اطلاع الموظفين الدائم على الأمور والقرارات الإدارية التي تهمهم إقامة أنشطة اجتماعية متنوعة خاصة برفاه الموظفين تمكن الجميع من المشاركة. وضع خطة تدريبية متوائمة مع المسار الوظيفي وتلبي الاحتياجات وعقد ورشات توعوية للموظفين بإدارة المعرفة وإدارة المشاريع. تحسين الخدمات الإدارية المساندة.

وسائل التواصل	الهدف الاستراتيجي المرتبط بالشراكة	نوع القطاع		إطار الشراكة			درجة الشراكة			طبيعة العلاقة	اسم الشريك/الجهة	الرقم
		خاص	حكومي	دولي	اقليمي	محلي	ثانوي	رئيسي	استراتيجي			
اجتماعات لجان مذكرات رسمية البريد الإلكتروني	1		حكومي			/			*	تشريعية	رئاسة الوزراء	1
	1,2		حكومي			/		*	*	تشريعية /تعاونية /فنية	وزارة المالية	2
	1		حكومي			/		*	*	تشريعية/تعاونية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	3
	1		حكومي			/			*	تشريعية/تعاونية	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	4
	1		حكومي			/			*	تعاونية/تشريعية	البنك المركزي الاردني	5
	5,3		حكومي			/		*		فنية	مديرية تطوير الأداء المؤسسي/رئاسة الوزراء	6
	4		حكومي			/			*	تعاونية	وزارة الداخلية	7
	4		حكومي			/			*	تشريعية /تعاونية	وزارة الإدارة المحلية	8
	5		حكومي			/	*			فنية	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	9
	5		حكومي			/	*			فنية	دائرة المشتريات الحكومية	10
	2		حكومي			/	*			تعاونية	دائرة الاحصاءات العامة	11
	1,2		حكومي			/		*	*	تشريعية/تعاونية	ديوان المحاسبة	12
	5.3		حكومي			/			*	تعاونية / فنية	ديوان الخدمة المدنية	13
	1,2		حكومي			/			*	تشريعية / فنية	مجلس الامة	14
	5		حكومي			/		*		تشريعية/فنية	GFMIS	15
	5		حكومي			/	*			فنية/تعاونية	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	16

وسائل التواصل	الهدف الاستراتيجي المرتبط بالشراكة	نوع القطاع		إطار الشراكة			درجة الشراكة			طبيعة العلاقة	اسم الشريك/الجهة	الرقم
		خاص	حكومي	دولي	اقليمي	محلي	ثانوي	رئيسي	استراتيجي			
اجتماعات/لجان	2		حكومي			/	*			فنية/تعاونية	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	17
مذكرات رسمية البريد الإلكتروني	5.2	خاص		/				*		تعاونية/فنية	الشركة المنفذة لمشروع الإصلاح المالي-الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID	18
	5,2	خاص		/				*		فنية/تعاونية	الاتحاد الاوروبي	19

معايير تصنيف الشركاء			
التصنيف	الاسباب الموجبة	نوع العلاقة	الاسباب الموجبة
استراتيجي	الشركاء في التخطيط ورسم السياسات	تشريعية	هي العلاقة التي نصت عليها تشريعات الدائرة لتنظيم العلاقة مع الشريك و/ أو تضمنت نصوص تشريعات الشريك لتنظيم العلاقة مع الدائرة مباشرة.
رئيسي	الشريك في التمويل أو التنفيذ	تعاونية	هي العلاقة التي يتم من خلالها إستعادة الطرفين (الدائرة والشريك) من المعلومات الصادرة عن الطرفين لتحسين الأداء والخدمات.
ثانوي	شريك ضمن برنامج محدد بإطار زمني (اقل من خمس سنوات)	فنية	هي العلاقة التي ترتبط بها الدائرة مع بعض الشركاء ،لتستفيد منها الدائرة في تحسين أداؤها وخدماتها المقدمة.

الأهداف الاستراتيجية للدائرة:

- المساهمة في بناء وضع مالي سليم ومستقر في المملكة.
- تعزيز نهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة في الإنفاق العام.
- المساهمة في تطوير هيكلية الجهاز الحكومي إصلاح البيئة التنظيمية.
- المساهمة في تعزيز تطبيق نهج اللامركزية المالية في المحافظات.
- رفع كفاءة الأداء المؤسسي.